مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات العدد 12 (2011) :93 – 122



مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 12 (2011) : 93 – 122
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

أهمية الصفات الأخلاقية الشعبية في مناهج علم الاقتصاد الحديث

عبد الله بن منصور و غانم جلطي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان

مقدمة:

قد تبدو عبارة علاقة الاقتصاد بالأخلاق عبارة متناقضة، فالمعروف، بل الشائع أن الأخلاق شأن روحي يهتم بعالم المثاليات في حين أن الاقتصاد يختص بدراسة سلوك الإنسان حيال المادة، لذلك نجد الأخلاق غائبة في دنيا المال والمشروعات والأعمال والاقتصاد، ولا تحظى أصلا بسمعة طيبة بل إنها تبدو غريبة ومتناقضة في هذا الوسط الذي يبيح كل شيء حيث أن الشاغل الأساسي للمشروع أو المنظمة هو البقاء للأقوى وفق قانون المنافسة.

وإذا كان الجشع والأثرة والركض وراء الربح هي المقاييس المتعارف عليها في عالم المشروع على الأرجح، وإذا بدت علاقة الاقتصاد بالأخلاق خدعة وزيف ففي غالب الأمر، ورغم أن الكثير من الاقتصاديين يعتقدون أنهما أمران لا يتعايشان دائما بسلام، فان السؤال الأخلاقي يطرح نفسه بحدة لافته في صلته بالاقتصاد في عالم المال، لقد تحول السؤال الأخلاقي في ا قل الاقتصادي منذ بضعة أعوام إلى سؤال ملح.

كل شيء يجري كما لو أن السنوات الراهنة أصبحت سنوات التصدع الأخلاقي وأن الطلب على القيم الأخلاقية أصبح ينمو نموا لا محدودا، فكل يوم نجد قطاعا جديدا من قطاعات ا ياة الاقتصادية ينفتح أمام مسألة الأخلاق الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية وتطبيق المدونات الأخلاقية.

لكن رغم كل ذلك ا ديث عن عودة الأخلاق لا يعني أن الناس اليوم صا ون أكثر مما عليه أسلافهم، فالعودة إلى الأخلاق إنما تتم جوهريا من خلال الخطاب حيث غدت أكثر فأكثر مادة ديث الناس، بحيث يسع المتأمل استنتاج أنهم يتحدثون عنها بمقدار ماهي غائبة عن السلوك البشري بصفة عامة، فمن منا لم يشعر يوما بأنه قد حاق به ظلم فادح، أو انه قد تعرض لجحود ونكران الجميل، أو انه قد تلقى طعنة غاد ره في الظهر...الخ.

من منا لم يتوقف في مناسبة أخرى لكي يدين الآخرين بأنهم لا أخلاقيون ومنحرفون. ثم من منا لم يستشعر يوما وخز الضمير أو الندم إزاء فعل معين وتمنى أن الزمان يتراجع للخلف وتتاح له فرصة تصحيح خطأه.

ومن منا لم يتوقف يوما لكي يتساءل ما الذي ينبغي أن افعله حتى لا أكون ظالما... أو متعديا، أو خائنا... أو غادرا...الخ.

يطرح سؤال الأخلاق نفسه على كل واحدا منا، مهما كانت طبيعة مهنته ومركزه الاجتماعي سواء أكان عاملا أو مسئولا أو مساهما أو مديرا لكن ماهية الأسباب التي تجعل السؤال نفسه يسري علي عالم الاقتصاد والأعمال ؟

إن التفجير المستفحل للفضائح المالية والتزويرات الكبيرة للفحوصات المالية، والنهب المستمر للقطاع العام وانهيار الخدمة العمومية لأدنى مستوياتها، وتفشي البيروقراطية المعرقلة لمصالح الناس، والانتشار اللامسبوق للتعامل بالرشوة التي تعددت مصادرها ومنا فدها وأصبحت عبارة عن عمولات وتحويلات تحدد بمقاييس حسابية تضاف في حساب التكاليف، ناهيك عن غسيل الأموال أو تبيضها الذي وجد في عمليات الخصخصة المشوهة مرتعا خصبا له. وصارت المحسوبية والقرابة وتبادل المنفعة وعنصر الثقة هي معايير التوظيف، ولم يعد التحرش الجنسي بالنساء بالشيء القذر[1]، أما التضليل المتعمد للإيقاع بالمساهمين لم يعد يخفى على أحد ولعل الانهيار المالي لشركة **ENRON** في الولايات المتحدة خير مثال على ذلك، حيث تم بعلم مديريتها الاتفاق مع مراقب ا سابات بالتلاعب في التقارير المالية لإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح مما أدى إلى ارتفاع أسعار أسهمها في البورصة قبل أن يدرك المساهمين الموقف المالي ا قيقي للشركة والأرباح الوهمية التي أدت في النهاية إلى الانهيار المالي للشركة وإفلاسها[2] في ظل هذه الخروقات الأخلاقية وتزايد الفضائح المالية وتفاقمها وبلوغها عتبة الجريمة الاقتصادية، واتساع الانتقادات للأعمال والمنظمات ومعاييرها المتمثلة في الربح والمردودية المالية دفع النظام الاقتصادي للتأمل ما الذي حل به ولم يعد بالإمكان الصمت إزاء ذلك وصار من ا كمة أن تقابل الكفاءة المادية في النموذج الاقتصادي برؤية أخرى هي الرؤية القائمة على أخلاقيات إدارة الأعمال ومعاييرها الخاصة التي لا تقل أهمية عن معايير الربح والكفاءة في نموذج جديد هو النموذج الاجتماعي الأخلاقي.

في هذا الصدد أصبحت هناك جدوى اقتصادية حقيقية من تلك التوجهات الجديدة التي تحاول فرض نفسها، وتتمثل دلائل مثل وجود هذه الجدوى في الاهتمام المتزايد بإتباع القيم الأخلاقية في التعاملات الاقتصادية وكذلك التنامي السريع للمشروعات الاستثمارية والمنظمات

التي تتعامل بجدية مع مسؤوليتها تجاه المجتمع، وفوق كل ذلك تزايد حجم المستهلكين الذين يتخذون قراراتهم الشرائية وفقا لدوافع قيمة وأخلاقية. وسعيا منها للتكيف مع المستجدات وضمان البقاء في بيئة الأعمال تعتمد المؤسسات والمنظمات المقومات الأخلاقية كتسليم الزبائن حاجاتهم بمعلومات وفيرة ومقاييس مأمونة بشكل يتماشى مع مضامين العمل الأخلاقي، بما يجعل الزبائن مطمئنين ومقتنعين من أن هذه المنظمة قد اتخذت من الأبعاد الأخلاقية معيارا يميزها في ميدان تنافسي شديد وبشكل يضمن ديمومة تعامل الزبائن معها.

وقد درجت في السنوات الأخيرة ما يمكن تسميته أخلاقيات المنشأة وهي عبارة عن معايير تحسن صورة المنشأة داخليا وخارجيا عن طريق تأسيس عقلية أخلاقية لدى كل من له علاقة بالمؤسسة. لقد كانت موجة الفضائح التي عرفها عالم الاقتصاد والمال في نهاية القرن الماضي بمثابة الضارة النافعة التي لفتت انتباه مفكرين ومنظرين وخبراء ومراكز بحث قي علم الاقتصاد وإدارة الأعمال إلى درجة خطورة ما يحدث في الممارسات الاقتصادية والتجارية والمالية حتى وصل الأمر بأحد الاقتصاديين **Victor Sherrer** أن ألف كتابا سماه: "في غابة الأعمال التجارية ".

في ظل هذه الظروف كثرت الاهتمامات وأصبح رواد القطاع الاقتصادي من ممارسين وأكاديميين يفكرون بجدية في إعادة بعث البعد الأخلاقي وتفعيله وإسقاطه على الواقع مع ضرورة التفكير في صياغة وتحديد مسؤولية المشروع.

وهكذا أصبح كل شيء في عالم المال والأعمال والاقتصاد يعلن العودة إلى الأخلاق، فكثرت حلاقات دراسة هذا الموضوع وعن طريق تزايد اهتمامات مراكز البحوث، وفتح كليات الاقتصاد لفروع ودراسات متخصصة في الموضوع، وبدأت المؤتمرات والندوات العلمية تولى أهمية فائقة لموضوع علاقة الاقتصاد بالأخلاق، وتجند

الأكاديميون ومدراء المنشأت في البحث عن آليات وصيغ لتجسيد الأخلاقيات عمليا في المؤسسات عن طريق تنظيم مسابقات ودورات تدريبية وإصدار كتب ودوريات في أخلاقيات إدارة الأعمال، ففي **Wall Street** مثلا: تم فتح مركز التفكير الأخلاقي سنة **1980** وقدم أكثر من **500** درس في معاهد وكليات التجارة الأمريكية، اكتتب فيها أكثر من **40.000** طالب وصار لأكثر من ثلاثة أربا ع المشروعات الكبرى في الولايات المتحدة مدونات سلوك ولجان أخلاقية. وقد امتدت هذه المبادرات الأخلاقية إلى بقية دول أوربا وكندا واليابان، ففي بريطانيا مثلا أسست الكلية الملكية مركز بحوث في الأخلاق النظرية التجارية في معاهد التجارة تعليما اختياريا وأحدثت المدرسة العليا للتجارة منصب أستاذ كرسي الأخلاق النظرية التجارية. كل هذه الانشغالات تكشف بوضوح أن

الأعمال والاقتصاد والمال، هذا المجال ا يوي وقلب ا ضارة المعاصرة النابض، لم يعد بالإمكان تركه لرجال الأعمال وحدهم، أن مسؤولية الأعمال، لم تعد تقتصر على تعظيم الربح بمعناه الضيق في المدى القصير وبمعايير أحادية الجانب بل يجب توسيع المسؤولية لتشمل مصلحة الأطراف الأخرى التي تعمل في محيط المنظمة في إطار معايير متعددة ومتكاملة تجد في أخلاقيات الأعمال وقيمها وقواعدها ما يحقق التوازن والتكامل والتطوير المتبادل للأعمال والأخلاقيات على حد سواء[3].

إن تجدد التفكير في المضامين الأخلاقية والسلوكية ومنظومة القيم الاجتماعية والإنسانية للنشاط الاقتصادي وإدارة الأعمال، يؤكد أن ما تحتاج إليه البشرية هو السمو الأخلاقي للأفراد من خلال عقيدة تغير نظرته الكلية إلى ا ياة التي تحثه على التصرف الصحيح طبقا لقيم أخلاقية سامية ويتعين أن تعزز هذه القيم الأخوة الإنسانية، والمساواة الاجتماعية بين كافة بني البشر ورفع الظلم عن الطبقات المحرومة والمهمشة وإزالة التوزيع الغير عادل للثروة وتضمن التكافل بين الأثرياء والفقراء ومحاصرة الانحرافات الاقتصادية وما تسببه من مآسي اقتصادية واجتماعية لأن تجريد علم الاقتصاد من أبعاده الأخلاقية يعتبر بمثابة وصفة للانهيار ا ضاري.

في ظل هذه الظروف أصبح موضوع بحث ترسيخ العلاقة بين علم الاقتصاد والأخلاق ضرورة ملحة تستند عليها الظروف العالمية، والتوصل إلى إيجاد حلول اقتصادية ناجعة لن يتأتى إلا بالتوظيف الفعال للبعد الأخلاقي في علم الاقتصاد.

لقد أصبح من القناعات الراسخة اليوم أن السلوك الفعلي للكائنات البشرية يتأثر بالاعتبارات الأخلاقية، والتأثير في التصرف الإنساني أصبح أحد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن استغلال آثارها في النماذج القياسية. وبذلك يمكن أن تشكل الأخلاق والنظرة المؤسسة على علم الرياضيات أصلين متكاملين لعلم الاقتصاد ا ديث الذي قد يملك في المستقبل قدرة إقناع قوية، ويحل قدرا كبيرا من المعضلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم المعاصر.

I– المنابع التقليدية للمعرفة الاقتصادية:

مصدران أساسيان ساهما في تكوين ما كان يسمى إلى بعض عقود خلت "الاقتصاد السياسي"؛ المصدر الأول تقني بحت، وهو قديم للغاية، نجده في المدنيات القديمة من غربية وشرقية، وهو يركّز على إدارة الموارد الطبيعية الزراعية أي إدارة الممتلكات الزراعية لكي تعطي العائد المناسب. ويجب ألا يستهان بأهمية هذا المصدر في إطلاق الثورة الزراعية في إنجلترا التي مهدت الطريق إلى الثورة الصناعية، والجدير بالإشارة ما قام به كبار الإقطاعيين في المملكة البريطانية

لتحسين عائد ممتلكاتهم الزراعية.

أما المصدر الثاني الأكثر تشعبا وتعقيدا، فهو مزيج من مبادئ فلسفة الأنوار (**Philosophie des lumières**) وما سبقها من أعمال فكرية حول ا ق الطبيعي للإنسان فرديا وجماعيا (**Ecole du droit naturel**)[4].

لقد تأثرت المعرفة الاقتصادية تأثرا كبيرا بحركة "التنوير" التي امتدت عبر حوالي قرنين، اعتبارا من أوائل القرن السابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر. وكان مصطلح التنوير، الذي كثيرا ما كان يستخدم كمرادف لعبارة "عصر العقلانية" في شكله المتطرف "رفضا للكثير من المعتقدات المسيحية، ونقيضا لها من بعض الجوانب. على أنه من المؤكد أن أحد هذه الأسباب يعود إلى فساد الكنيسة واستبدادها؛ فقد كان يوجد الكثير من الانحلال الأخلاقي بين رجال الدين حيث أنه يمكن الاستشهاد بألف حالة وحالة للدلالة على ذلك". ومن سوء ا ظ أن هذا الشعور المعادي لرجال الدين قد زعزع أيضا الثقة بالدين السماوي مما أدى إلى اعتبار كل ما تمثله الكنيسة لا يمكن الدفاع عنه.

وقد نصّب كبار مفكري عصر التنوير العقل البشري سلطانا مطلقا على الشؤون البشرية مكان الإيمان وا دس، كانوا يقولون إن المعرفة لا تستمد إلا من المدركات ا سية. وأسندت لقوة العقل وحده ثقة عظيمة في قدرته على إرساء ا قائق ما وراء الطبيعة (الميتافيزيقية) المطلقة. واكتسبت السلسلة الكلاسيكية من الفلاسفة لوك(**Locke**)– (**Berkcley**)– (**Hume**)– (**Kant**) الاحترام لدى الصفوة ولعبت دورا هاما في إثارة الشك بالله بوجه عام، وبخلود الروح البشرية والقيم الأخلاقية وا ياة بعد الموت وغيرها من المفاهيم الدينية. فقد وصف (**Hume**) تلك المعتقدات بأنها مغالطة ووهم.

وهكذا تضاءلت قوة تأثير الدين الذي يوفر الرادع الأخلاقي ويرسي قواعد الأخوة البشرية والذي يشكل بالتالي أساس ا ياة.

لقد ولّد إنكار التنوير للأفكار الدينية في العلوم الاجتماعية محاولة لتفسير السلوك الفردي والاجتماعي على غرار مبادئ الفيزياء النيوتونية، فقد أفاد **La mettrie** أن الأفعال البشرية هي أيضا تعود كليا إلى أسباب وعمليات فيزيائية أو كيميائية.

وتوطدت دعائم الفلسفة الوضعية التي كانت تنكر وجود أو إمكان فهم القوى أو الأشياء التي لا يمكن إثباتها بالتجربة والملاحظة، ورفعت من شأن العقل والعلم دون أن تدرك حدود كل

منها.

وأدى هذا الجهد الرامي إلى تفسير وظائف البشر تفسيرا آليا إلى جعل العلوم الاجتماعية علوما مادية وحتمية تتميز بالدقة كالرياضيات والفيزياء.

لقد أدى إدخال هذه الأفكار في الاقتصاد إلى نشوء عدد من المفاهيم التي عملت بشكل شعوري أو لا شعوري على تكوين أساس هذا العلم وصياغة مبادئه الرئيسية.

I–1 قوانين علم الاقتصاد:

كان أولها الاعتقاد، المبني على النظرة الآلية للكون، القائل بأن المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية لا تختلف عن المعرفة في مجال العلوم الفيزيائية، وأنه يمكن من حيث المبدأ التنبؤ والتحكم بالسلوك البشري كما هو ا ال بالنسبة للعالم المادي. وقد أخذ Smith عن الفيزياء النيوتونية النظرة التي مفادها أن ا ياة الاجتماعية والاقتصادية شأنها في ذلك شأن الكون المادي هي جمال ونظام وانسجام لا مثيل له وأن "المجتمع البشري يبدون حين نتأمله من إحدى الزوايا المجردة والفلسفية مثل آلة ضخمة تنتج حركاتها المنتظمة والمنسجمة ألوفا من الآثار المحببة إلى النفس. ومنذ ذلك ا ين وعلماء الاقتصاد" واقعون تحت التأثير القوي لصورة مهيبة لقوانين الفيزياء كما أنهم يساقون أحيانا وراء الأمل في وجود مجموعة من قوانين ا ركة الاقتصادية تماثل في قوتها قوانين نيوتن.

وكان ثاني هذه المفاهيم مفهوم "الإنسان الاقتصادي" الرشيد، الذي أصبح محور علم الاقتصاد ا ديث. وكانت المصلحة الذاتية تعتبر المنبع الذي تصدر عنه أفعاله، كما كان سلوكه مطابقا لما دعاه Jevons آلية المنفعة والمصلحة الذاتية، ومسؤوليتهُ الاجتماعية الوحيدة هي أن يزيد ربحه كما قال Friedeman. فقد سوّت النظرية المحضة بين التصرف الرشيد والعمل للمصلحة الذاتية، بل إن Edgeworth أعلن بفخارة "إن المبدأ الأوّل لعلم الاقتصاد وهو أنّه كل عامل لا تحركه إلاّ المصلحة الذاتية". وقد قامت جميع النماذج الاقتصادية ا ديثة تقريبا على هذا المبدأ.

غير إن السّعي المحموم وراء المصلحة الذاتية اقترن بوصمة اجتماعية ودينية. وكان لابد من إزالة هذه الوصمة حتى يمكن لمذهب السّوق ا رّة أن يحظى بالقبول الاجتماعي وحتى ينظر إليه المجتمع المسيحي، الذي لم يمت فيه بعدُ الضمير الفردي والاجتماعي، نظرة جدّية.

ولكن كيف السّبيل إلى إزالة هذه الوصمة؟ لقد تم ذلك بإظهارها بمثابة قوّة بناءة تعمل لمصلحة الرّفاهية الجماعية. وأضفي على دور المصلحة الذاتية غير المقيدة أهمية تعادل في المجتمع البشري دور قوة الجاذبية في الطبيعة.

فكما إن الجاذبية تولّد حركة منسقة بين الكواكب، فكذلك ا ال بالنسبة للمصلحة الذاتية التي تعمل على تنظيم حركات البشر في المجتمع تنظيما بنّاءً.

وكان آدم سميث يقول إنّه ما سعى كل واحد إلى تحقيق مصلحته الخاصّة فإن من شأن "اليد الخفية" لقوى السّوق أن تعمل من خلال الضبط الذي تولده المنافسة، على تعزيز مصلحة المجتمع كلّه، مما يحقق الانسجام بين المصالح الخاصّة والخير العام لذا فإن المصلحة الخاصّة[5] غير المقيدة سوف تخدم أهداف المجتمع. لقد كان أكبر إسهام قدمه آدم سميث للفكر الاقتصادي هو القدسية التي أحاط بها المصلحة الخاصّة، مبعدا بذلك الأنظار عن النوايا الأخلاقية والالتزامات الاجتماعية للأفراد، وموجها بدلا من ذلك الأنظار إلى النتائج "غير المقصودة"، أي النتيجة الاجتماعية النهائية لأفعالهم.

أما المفهوم الثالث فيمثل بقانون **J.B.Say** الذي كان نتيجة هامّة لتطبيق قوانين الفيزياء النيوتونية على علم الاقتصاد، من حيث التأكيد على أن الاقتصاد، شأنه في ذلك شأن الكون، يبلغ حد الكمال إذا ما ترك وشأنه، فمن شأن الإنتاج أن يوحّد الطّلب الخاص عليه، ولن يكون هناك إفراط في الإنتاج أو البطالة. وأي ميل من جانب الاقتصاد للإفراط في الإنتاج أو البطالة سوف يصحّح تلقائيا. فالقوانين الاقتصادية قوانين قويّة ولا تطيق التدخل. ولا تستطيع ا كومة إذا أن تفعل معها أي شيء ولذلك يتعين عليها أن تمتنع عن التدخل، فمن شأن قوى السّوق نفسها أن توجد النظام والانسجام والكفاءة والعدالة، وأي جهد تبذله ا كومة للتدخل في السّوق التي تقوم بالتكيف التلقائي لا تمكن إلا أن يؤدي إلى حالات من التشويه وعدم الكفاءة وهكذا فقد أدى المفهوم الآلي للكون والإنسان إلى نشوء إيمان أعمى بكفاءة قوى السّوق.

I–2 اقتحام الرياضيات والمدارس الوضعية Ecoles positivistes للمعارف الاقتصادية:

إن الطموح يجعل علم الاقتصاد يضاهي العلوم الرياضية والطبيعة في دقتها هو طموح قديم كرّسه بعض العلماء وقد تمّ ذلك لأول مرة على يد الاقتصادي الفرنسي **Cournot** في مؤلفه "**présentation des théories et models économiques**" سنة **1834** متمما بذلك مساهمات **W. Petty** و**Bernouli** و**Laplace** وهكذا نجد التيار القائل بأن الاقتصاد علم لا يختلف عن العلوم الدقيقة اختلافا جوهريا، قد تطور مع تطور الرياضيات ا لديثة التي سُخِّرَت لإعادة تمثيل الواقع الاقتصادي عبر معادلات ووظائف رياضية معقدة، وطرق ا ساب ا ديث، ومما شجّع هذا الاتجاه صعود الفكر الوضعي **La pensée positive**، وساعده على ذلك بطبيعة ا ال تطور علم الإحصاء بدءا من تعداد السكان وكل ما يتعلق بتوزيعهم، وطريقة عيشهم من ملبس وتغذية وتعليم واستهلاك السلع والخدمات.

إن تطور فن الإحصاء وتطور المنشأة الاقتصادية ا رفية الطابع إلى مؤسسة كبيرة ا حجم يعمل فيها الآلاف من العمال والموظفين، كل هذه العوامل أدت جذورها إلى استعمال الإحصاء على نطاق واسع وتمَّ استنباط أساليب رياضية جديدة خاصة بالاقتصاد، تسهل تقديم التحليل الاقتصادي وتوجز النظريات في معادلات ونماذج مختصرة وقصيرة وظهر بذلك فرع جديد في علم الاقتصاد السياسي هو الاقتصاد القياسي Econométrie أو الاقتصاد الهندسي والرياضي واللوجستيكي وهي كلها مصطلحات تدل على الاستعمال المكثف للتقنيات الكمية المعتمدة على علم الرياضيات والإحصاء في تفسير الظواهر الاقتصادية[6].

وهكذا نمت هذه الفكرة ومفادها أن حل المعضلات الاقتصادية الشائكة يمكن أن تُحَلَّ ليس بالتفكير المتأني وبالنظر إلى خصوصيات أوضاع كل مجتمع من معتقداته وأخلاقه وثقافته وموروثه ا ضاري والقيم الجماعيّة السائدة وأوضاعه المادية والثروات المتاحة إلى آخره من المعطيات الاقتصادية، مثلا عندنا في الجزائر عندما تم تطبيق آليات اقتصادية أثناء الفترة التي تلت الاستقلال كانت عبارة عن آليات تسييرية ونماذج اقتصادية مستنبطة من واقع ومحيط يختلف جذريا عن واقعنا الاجتماعي وا ضاري والثقافي والعقائدي.

هذه السياسات الاقتصادية نذكر على سبيل المثال لا ا صر الثورة الزراعية، التسيير الاشتراكي للمؤسسات وغيرها...

كل السوسيولوجين والمهتمين بالدراسات الإنسانية أكدوا غرابة هذه النماذج وعدم انسجامها مع واقعنا بجميع أبعاده فلم تراعى خصوصيات هذه التركيبة البشرية[7] ولا طبائعها وسلوكياتها من الأبعاد ا ضرية والبدوية، وأعراقها ومزاجها وإلى ذلك من المعطيات التي تهم طبيعة الإنسان كمؤثر في الكون باعتباره خليفة في الأرض.

في ظل هذه الظروف المتميزة بتصاعد الاتجاه الاقتصادي الرقمي على اتجاه الاقتصاد السياسي الأصيل أصبحت الأساليب الرياضية الخاصة تغزو تدريجيا المعارف الإنسانية الأخرى مثل السسيولوجيا والاقتصاد فتصبح الرياضيات مفتاح النجاح الذي لا بد من امتلاكه في جميع المعارف والرياضيات هي الأداة التي تضمن تحقيق النظرة الآلية للكون.

II– المضامين الأخلاقية والرياضية لعلم الاقتصاد:

إن القضية الأولى التي ينبغي أن يُركّز عليها البحث يتعلق بطبيعة علم الاقتصاد وتعريفه تعريفا موضوعيا محايدا بعيدا عن الغائية والتحيز والنظرة التي لا تجمع كل المؤثرات التي لَهَا دور في تحديد

المضامين ا لحقيقية لهذا العلم.

في ا لحقيقة في هذه القضية يثور الجذل حول طبيعة علم الاقتصاد ويكاد البحث ينحصر فيما إذا كان هذا العلم ينطوي على مضامين أخلاقية ومِعيارية إلى جانب القضايا ا لحسابية والرياضية، فيرتكز على مواقف حكمية مسبقة تنسجم مع طبيعة الرؤية الفكرية والعقائدية للباحث، فهم علم قيمي يبحث فيما ينبغي أن يكون، أم أنه علم وضعي positif يبحث فيما هو كائن بالفعل. وفي هذا الشأن ينقسم الاقتصاديون إلى فريقين، فريق يرى أن علم الاقتصاد وضعي ويقصدون بذلك أنه لا علاقة له بالقيم والأخلاق وفريق آخر يرى أنه علم يقوم على القيمة والمضامين الأخلاقية.

II–1 الفريق القائل بوضعية علم الاقتصاد:

هناك عدد كبير من رواد علم الاقتصاد ممن قالوا بوضعية علم الاقتصاد ونذكر منهم على سبيل المثال Samuelson Friedman، Ms Robinson، Robins وغيرهم ويذهب المؤيدون لفكرة الوضعية إلى درجة الفصل بين الغايات والسلوك، فينظرون إلى التفضيل المفصح عنه، على أنه نوع من الموضوعية، مصرحين بأن الاختيار البعدي مسألة تتعلق بما هو كائن، لا بما ينبغي أن يكون؛ فحسب Robins أنه لا يمكن ربط الاقتصاد بالأخلاق، هذه الفرضية تجعل من الاقتصاد علما وصفيا بالأصل وليس خلقيا يرمي إلى تفسير أي تفسير العالم وليس إلى تحويله.

والاقتصادي أيضا لا يتخذ قرار إلا على أساس الوسائل التي استعملها لبلوغ هذا الهدف أو ذاك ويبدي رأيه حول تطور متطلبات النظام والهياكل الموجودة، وعلى أية حال فالاقتصادي لا يقرر الأهداف المراد الوصول إليها لأن القرار السياسي لا يعود إليه بل إلى السياسيين، الذين يقررون بأنفسهم أهدافهم.

فبالنسبة للاقتصاديين المدافعين عن وضعية علم الاقتصاد يرون من الضروري إبطال الفرضيات الخارجية عن إعداد النماذج الرياضية ذات الطبيعة الرياضية.

II–2 الفريق القائل بقيمة علم الاقتصاد:

من الخطأ أن نتصور أن دراسة سلوك الأفراد كما هو دون أن يتدخل في مساره، ودون أن يصدر عليه حكما شخصيا أو قيميا؛ ووجه الخطأ في هذا التصور يكمن في أن سلوك الإنسان الواقع تحت تأثير وضغط النظام أو المذهب الاجتماعي إنما يخفي في طياته افتراضات حكمية أو قيمية مسبقة هي التي قام عليها ذلك النظام أو المذهب.

في هذا المعنى تقول Mrs Robinson رغم أنها من القائلين بوضعية علم الاقتصاد تقرر أنه من

غير الجائز الإدعاء بأننا نستطيع أن نناقش المشكلات الإنسانية دون أن ندخل في اعتبارنا القيم الأخلاقية، ولا شك أن كلام الباحثة ينطبق تماما على علم الاقتصاد.

في نفس المعنى يقول **Arthul Smithiers** إن أية نظرية اقتصادية لا يمكن أن تكون خالية من الصيغة العقائدية والإيديولوجية وهذا يصدق بطبيعة ا ال على النظريات الوضعية المعاصرة ويهيب هذا الباحث بالاقتصاديين أن يكفوا عن محاولات لا طائل من ورائها لجعل الاقتصاد– علميا– وذلك بمحاولة عزله عن القيم وحبسه في قفص التحليل المجرد بل إن النظرية الاقتصادية نفسها لا تخلو من القيم ويقول: "أن أية نظرية اقتصادية لا يمكن أن تكون مبرأة من لمسات عقائدية إيديولوجية وأن وضع حد فاصل مميز من التحليل ومن معطياته ساسية أمر صعب الالتزام به.

أما **Robert Heilbroner** يطرح التساؤلات الشائكة التي طالما حاول عدد من الاقتصاديين التهرب من مواجهتها مباشرة، ويعلن منذ البداية بأن مهمته تنحصر في تخطئة مفهوم يحاول البعض إقحامه في علم الاقتصاد وهو أن مهمة العلم تنحصر في تعريف أو شرح أو توضيح الأشياء التي توجد مستقلة بذاتها عن قيم الاتجاهات التي يعتنقها الملاحظ المحلّل أي أن العلم هو دراسة كما هو كائن وليس لما يجب أن يكون.

إن التحليل الاقتصادي كما يراه **Helborner** لا يمكن أن يكون خاليا بشكل كامل من الاعتبارات القيمية أو الأحكام المنهجية، ويستطرد قائلا إن وجود الأحكام القيمية أي على أساس القيم ليس عيبا في علم الاقتصاد بل على العكس إن وجودها يعني الاقتصاد ويجب أن نعترف بأن القيم لازمة وتعتبر جزءا لا ينفصم عن عملية البحث الاجتماعي، ذلك لأن علاقة الباحث الاجتماعي بالموضوعات التي يناقشها ليست علاقة جامدة صماء منا هي ا ال بالنسبة لعلاقة الباحث في العلوم الطبيعية مع موضوعاته، إن سلوك الوحدات في التحليل الاجتماعي لا يتفق ولا يجب أن يتفق مع سلوك عقرب البوصلة إذ أن من خصائص الوحدات الاجتماعية الاختبار والإحساس بالذات والإدراك والفرضية والمزاجية كذلك، وهذه الخصائص هي التي تتطلب أن يكون التحليل الاقتصادي مثقلا بالأحكام القيمية وهي التي تجعل التنبؤ بالسّلوك الإنساني أمرا في غاية الصّعوبة.

من نفس المنطلقات يتراجع **Gunnar Myrdal** الذي وقع لفترة من الزمن تحت وطأة سحر علم الاقتصاد البحث وتبني موقفا مماثلا لموقف **Robbins** ففي مقدمة الترجمة الانجليزية لكتابه العنصر السياسي في النظرية الاقتصادية "يقول" يتخلّل كتابي هذا فكرة تدعي أننا إذا تخلصنا كلية من العناصر الغيبية فإنه سيتوفر لنا بعد كيان صحي من النظرية الاقتصادية الوضعية تلك النظرية

التي تتمتع باستقلال تام عن كل القيم لكن هذا الاعتقاد الضمني المستمر الذي يدعي بأن هناك معرفة علمية يمكن استخلاصها بصورة مستقلة عن القيم والاعتبارات.

هذا الاعتقاد كما أراه الآن مفرط في السّذاجة ويعود "ميردال" إلى نفس الموضوع ويطرح رأيه بصراحة كاملة في كتاباته اللاحقة إذ يقول: "إن الاعتراف بأن أفكارنا في جوهرها حبلى بالقيم معناه أنها غير قابلة للتعريف والتحديد إلاّ من خلال تقييمات سياسية. إن مقتضيات الثقة العلمية تستدعي أن تعلن وتبرز هذه القيم بوضوح. إنها تمثل الخلفيات المثالية للتحليل العلمي وخلافا للاعتقاد السائد فإن هذه الخلفيات المثالية ليست لازمة للوصول إلى نتائج عملية فحسب أي رسم سياسات اقتصادية، بل إن التحليل النظري نفسه يعتمد بالضرورة عليها.

III– حَسْمُ الخِلاف بين دعاة النمدجة ودعاة الأخلقة لعلم الاقتصاد:

يمثل الاهتمام بالعلاقة التي يمكن أن تنشأ وتتطور بين علم الاقتصاد ا لحديث والأخلاق، أحد القضايا الشائكة قديما وحديثا لما لهذه القضية من أهمية بالغة، ما انفكت تتعاظم، يوما بعد يوم، والمسألة هذه أصبحت تثير نقاشات عميقة بين مفكرين وباحثين اقتصاديين من مؤيد لإدماج العنصر الأخلاقي كأحد المتغيرات في التحليل الاقتصادي، والرافض لذلك؛ والأمر هذا ليس سهلا وميسرا، بل إن إدماج العنصر الأخلاقي يستلزم إيجاد آليات وأدوات تجسد تطبيق الأخلاق ميدانيا في ا لحقل الاقتصادي؛ وبالتالي تلعب النمذجة **la modélisation** دورها الرياضي والهندسي عن طريق استنباط تصورات ومقاربات أو إسقاطات تفاعل المزج بين المفهومين (أي الأخلاق والاقتصاد) في إطار عملية وظيفية متبادلة الأثر والتأثير ليتسنى استغلالها على المستوى الجزئي والكلي، ولعل التجربة الماليزية كانت سباقة في هذا المجال عندما خصصت في الخطة التنموية لسنة 2020 فصلا كاملا تحت عنوان إدماج القيم الأخلاقية في إدارة الأعمال.

إن التوصل إلى نماذج اقتصادية موظفة للعنصر الأخلاقي، سوف يرفع من نسبة الأداء الاقتصادي، ويحسن آليات توزيع وإنتاج الثروة، ويخفف من حدة الاختلالات الاجتماعية، ويحاصر ظاهرة الفقر والمجاعة ويبدأ في استئصال كل أنواع الجريمة الاقتصادية، وتتحول العقلانية الاقتصادية إلى سلوك اقتصادي مُأَخْلَقٌ.

إن تحقيق هذه الأهداف يجعل استدراك التباعد والتنافر الذي ما انفك يعمق بين علم الاقتصاد وفلسفة الأخلاق والذي قد يشكل إثراء كبيرا للنظرية الاقتصادية.

لكن وللأسف رغم سلسلة المآسي والآفات الاقتصادية التي عرفها المجتمع البشري قديما

وحديثا بسبب البعد عن الأخلاق، نجد عدد كبير من رواد الفكر الاقتصادي ما زالوا مُصرين وبشكل قطعي على رفض التفاعل والاتصال بين الأخلاق وعلم الاقتصاد..

لأنه في تقديرهم هي عملة غير مجدية لذلك ما زالت كتاباتهم تميل للمقالات في استخدام التقنيات الرياضية في جميع القضايا الاقتصادية.

ولا يمكن إنكار المجهودات المعتبرة التي بدلها دعاة هذا الاتجاه من أجل حل مشاكل فنية عديدة صعبة داخل علاقات اقتصادية بحتة مثل المسائل المتعلقة بأداء السوق لوظائفها، ودراسة مبدأ الأمثلية داخل المؤسسة الاقتصادية، ومشاكل التوازن العام، وتوازن المستهلك وتأثير العوامل الاقتصادية على بعضها البعض التي يدرسها الاقتصاد القياسي **Económétrie**، كلها مقاربات هندسية ولوجستية تعتمد في جوهرها على تثبيت عوامل معينة ودراسة تأثير عوامل أخرى على الظاهرة المدروسة.

ولقد جاءت الإسهامات الأولى التي تَصُبُّ في هذا الاتجاه على يد **W.Petty** كما أسلفنا ذكرهُ في القرن 17 لتقدمه كرائد في مجال الاقتصاد الرقمي الرياضي ثم توالت بعد الإسهامات التي تصب في الاتجاهين معا حيث بدأنا نلمس كلتا الوجهتين، أي المقاربة الرياضية والمقاربة الأخلاقية لعنصرين أساسيين في التحليل الاقتصادي.

هكذا بدأنا نلمس إدماج البعد الأخلاقي بنسب متفاوتة في كتابات كبار الاقتصاديين فنجدها بشيء من التفصيل في مساهمات **A. Smith** [8] **J. S MILL**

على عكس **David Ricardo** و**Leon walras** و**Leonel Robbins** [9] الذين اهتموا بتكريس المقاربة الهندسية في علم الاقتصاد ودافعوا عنها بشدة.

ولعل شغوف الاقتصاديين اللذين تبعوهم بالمقاربة الكمية جعلهم ينشغلون بها بشكل ملفت للانتباه على نحو جعل ا ـديون يصرحون بإمكانية قياس كل المنافع بالطرق ا ـسابية الرياضية عن طريق ما يعرف بالتحليل ا ـدي؛ رغم ذلك فإن الاقتصادي ا ـدي **Jeavons** قد أحدث فجوة فكرية كبيرة في الفكر النيوكلاسيكي بمساهماته في الإصلاح الاجتماعي التي ظهرت في كتابه علاقة الدولة بالعمل **the state in relation to Labour**، والذي جاء فيه إن الدولة مخولة لاتخاذ أي إجراء أو إصدار قانون في سبيل رفع مستوى السعادة للمجموع الكلي من الناس ولكن على شرط ألا يكون لسياستها عواقب غير مرغوبة فيما بعد.

أثار أيضا **Jeavons** مسألة ا ـرية على المستوى الاجتماعي حيث يرى أنه لابد أن توضع

قيود على مبدأ ا رية المطلقة Laissez- faire حتى لا تستفيد طبقة أو مجموعة على حساب طبقة أو مجموعة أخرى داخل المجتمع.

تعرض Jeavons لأول مرة في تاريخ الفكر الليبرالي ليقف إلى جانب الطبقة العاملة حيث لم يهاجم الاتحادات العمالية، بل يقرر أن تصرفاتهم ليست إلا رد فعل للظلم الذي تتعرض له أثناء ممارسة أعمالها.

مما سبق نستدل على أن رغم اعتماد النظرية الوضعية على تكريس البعد الكمي القائم على أساسا الرياضيات إلا أنها تنطوي على قدر كبير من القيمية الأخلاقية، وعلى سبيل المثال تقوم نظرية القيمة المعاصرة على أساس أن الثمن الذي يتكون في سوق المنافسة التامة إنما يتكون على نحو موضوعين إذ لا دخل لإرادة الإنسان بعينه في تحديده وبالتالي فإنه يمثل القيمة ا قيقية للسلعة وهذا الكلام ينطوي على مغالطة واضحة.

فالثمن يتكون في السوق تحت تأثير عوامل العرض والطلب، والطلب يتحدد بالمنفعة، وهذه مسألة شخصية يقدرها ويقررها المستهلك نفسه[10].

فالمنفعة متغيرة تختلف من شخص لآخر وتتغير باختلاف ظروف الزمان والمكان والأذواق وحتى المعتقدات والأخلاق فمثلا هناك من يرى أن بعض السلع لها منفعة كبيرة عند استهلاكها نفس السلعة ليس لها اعتبار وتقدير لدى شخص آخر لاعتبارات عقائدية فالخمر مثلا لها أيضا قيمة تبادلية واستعمالية معتبرة عند بعض المستهلكين ولا تساوي شيء عند مستهلكين آخرين وهذا ما يؤكد أهمية العقائد والثقافات والأخلاق في جميع العمليات الاقتصادية.

من هذا المنطلق تبرز أهمية تكامل المقاربتين الوضعية والقيمية أو (الرياضية والأخلاقية) في علم الاقتصاد، ولعل الاعتماد المتبادل في فهم المسائل الاقتصادية والأخلاقية يمكن أن يكون ذو أهمية بالغة في إيجاد ا لول لبعض الإشكالات الاقتصادية التي تحدث على المستوى الجزئي والكلي.

وهذا ما يؤكد عمق الاتصال بين الأصلين ونخلص للقول أن المقاربة الأخلاقية لا تهمل الوسائل الكمية الرياضية لأن كل مقاربة لها قدرة الإقناع الخاصة بها.

على هذا الأساس يمكن المجادلة من منطلقات واقعية على أن السلوك الفعلي للأفراد يتأثر بالاعتبارات الأخلاقية والقناعات الروحية وبطبيعة ا ال لن يستثني هذا التأثير النظرية الاقتصادية مهما حاولنا فيها التماس التجرد من البعد الأخلاقي.

IV– دور المصفاة الأخلاقية في التحليل الاقتصادي:

بما أن أهمية الدّين الاجتماعية – الاقتصادية تكمن أساسا في المصادقة الجماعية التي يوفرها الدّين للقيم الأخلاقية، بما يضمن قبولها العفوي كأساس للقرارات الاجتماعية– الاقتصادية والسياسية، فقدكان فقدان السند الدّيني للقيم مأساة كبيرة، وأصبح المجتمع محروما من آلية تصفية متفق عليها اجتماعيا (أي آلية لاصطفاء القيم وتحديد الأولويات تكون مقبولة على الصعيد الاجتماعي).

وصارت آلية التصفية هي المصلحة الذاتية والأسعار والأرباح بوصفها المعايير الإنسانية لتخصيص وتوزيع الموارد وتحقيق المساواة بين إجمالي العرض والطلب. ومع أن الضمير الفردي المغروس في أعماق النفس البشرية قد يكون باقيا ليعمل بصفة مصفاة أخلاقية على صعيد الفرد، فإنه لا يكفي لأداء مهمة المصفاة الأخلاقية المقبولة على الصّعيد الاجتماعي واللاّزمة لتحقيق الانسجام بين المصلحة الذاتية للفرد والمصلحة الاجتماعية.

فإذا ما أخذنا بالاعتبار الأحجام عن استخدام المصفاة الأخلاقية التي توفّرها الأحكام القيمية المستندة للأخلاق، وضعف الشعور بالالتزام الاجتماعي الذي يعمقه الدّين، فإنه من المتعذر تحقيق حلم مجتمع ما يكون فيه الناس إخوة يرجعون إلى خالق واحد هو الله، وحيث لا تستخدم الموارد النادرة لتلبية حاجات الجميع فحسب بل تستخدم أيضا لإيجاد توزيع عادل للدخل والثروة وقد خلص **Durant** و**Toynbee** بحق، بعد الدّراسة الواسعة للتاريخ، أنه لا يمكن تحقيق السّمو الأخلاقي والتضامن الاجتماعي بدون التأييد الأخلاقي الذي يوفره الدّين.

ويؤكد **Toynbee** أن الأديان تلين إلى تعزيز الشعور بالالتزام الأخلاقي بدلا من تقويضه لدى أتباع تلك الأديان وأن أخوة البشر تفترض بالأصل أن الخلق عيال الله وهي حقيقة تنطوي على الفكرة المقابلة بأنّه إذا ما غفلت الأسرة البشرية عن الله سبحانه فلن تستطيع إيجاد رابطة بديلة بشرية محض تكفي بحد ذاتها للإيلاف (التماسك) بين البشر[11].

ولاحظ المؤلفان (**will and Ariel Durant**) أيضا بقوة أنه "لايوجد مثال هام في التاريخ، قبل زمننا لمجتمع نجح في المحافظة على ا ياة الأخلاقية بدون عون من الدّين.

IV–1 تأثير الأخلاق البروتسَتانتية في السلوك الاقتصادي الرأسمالي عند M. Weber:

يعد عالم الاجتماع والاقتصاد الألماني **M. Weber** من رواد استعمال مصفاة أخلاقية دينية لجميع قضايا ا ياة ولاسيما الاقتصاد وفي أطروحته يبرز الخصائص المميزة للحضارة الغربية مقارنة با ضارات البشرية الأخرى.

يركز **M.Weber** ضمن مقاربته تلك وباعتباره يمثّل أحد المداخل الكلاسيكية في الرؤية الغربية

على أربعة أنماط من الفعل وفق مساره واتجاهه وهي الفعل العقلي الموجّه استنادا إلى غايات واضحة ووسائل محدّدة، والفعل العقلي الموجّه بقيم مطلقة، سواءً كانت دينية أو أخلاقية أو جمالية، والفعل العاطفي، وأخيرا يأتي ما يسميه الفعل التقليدي ووفق تفضيلات **Weber** فإن القيم لا ترجع لمصادر الوحي[12] بل هي استجابة لوعي الأفراد، للمناخ والمتغيرات أو البنية الاجتماعية بتضميناتها المختلفة.

ويحدّد **M.Weber** مفتاح تفكيره ضمن هذه المقاربة في إطار تصوّره للعلاقة بين الظاهرة الدّينية والظاهرة الإنمائية، فرؤيته للدّين تكمن في البحث عن تأثيرات التصوّرات الدّينية عن العالم والوجود في السّلوك الاقتصادي للمجتمعات.

وواقع الأمر أن **M.Weber** يعد تفكيره بصدد الظاهرة الدّينية وتأثيراتها أصيلا إلا بمقدار المهمة التي حدّدها لنفسه حينما أراد في إطار البحث في الظاهرة الدّينية بما يخدمه في تقديم النموذج المقابل للنموذج الماركسي؛ إذا كان هاجس ماركس يحرّك مناطق تفكيره فضلا عن توجهاته ومساراته، فإذا كان ماركس قد جعل الدّين جزءا من البناء العلوي بوصفه متغيرا تابعا للبناء الأساسي الذّي يتألف من علاقات وقوى وأنماط الإنتاج، فإن **M.Weber** قد حرص في المواجهة أن يحرك عناصر التفسير الدّيني للمجتمع والسّلوك، خاصّة ما يمكن وصفه بالسّلوك في المجال الاقتصادي، وذلك في مقابلة التفسير المادي للتاريخ، ومن هنا أسفرت مقاربة **M.Weber** في إطار تركيزه على ست من الدّيانات (الكونفوشيوسية والهندوكية والبوذية واليهودية والمسيحية والإسلام) ودرس خصائص الأخلاقيات الاقتصادية المستمدّة منها. وأسس دراسة حول الأخلاق البروتستانتية والنظام الرأسمالي على أساس أن الرّأسمالية ا حديثة في أوروبا وقيمتها الأساسية لم تكن في حقيقة الأمر إلاّ نتاجا لتلك العقيدة البروتستانتية، أما الكاثوليكية فتتسم بالأخلاقية ولكنها تفتقد العقلانية، أما البروتستانتية فقد جمعت بين الأخلاقية والعقلانية على صعيد واحد، أما البوذية والهندوسية والتاوية فإنها تدعو للزهد السلبي وتحتقر الدّنيا والكونفوشيوسية تدعو إلى قيم دنيوية إلا أنها تجاهلت قيمة الفردية والتجديد والابتكار، ولم تتح الفرصة لظهور العقلانية والرّأسمالية، أما اليهودية وإن شجعت على النمو الاقتصادي الرّأسمالي إلا أنها والإسلام[13] لم يشجعا على الزهد بالمعنى الإيجابي وافتقد أهم الأسس للرّأسمالية، ودلل **weber** على رؤيته من خلال الخبرات الغربية.

وكتابه الأخلاق البروتستانتية، وروح الرأسمالية لا يزال يثير الجدل حتى الآن، والأطروحة التي يتضمنها لم تفقد بعد من أهميتها بل على العكس من ذلك اكتسبت أبعادا جديدة وخاصة عندما وظّفها في التسعينات من القرن الماضي منظرون معاصرون أشهرهم **Francis Fuku yama** مضمون هذه الأطروحة أن "لا واحدة من حضارات العالم الأخرى تحمل قيما يمكن أن تكون خلاقة

للعقلانية ا ديثة، التي أسست العلم ا ديث، والرّأسمالية، والدّيمقراطية وحقوق الإنسان". إن القيم الأخلاقية في ا ضارات غير الغربية، والنظرة إلى العالم، وإلى الغاية من حياة الإنسان ووجودهِ. كل ذلك لا يهيأ تلك ا ضارات لظهور قيم الرّأسمالية ويفسر M.Weber هذا الامتياز الذي يزعم أن ا ضارة الغربية تحظى به وحدها، يكون ا وافز النفسية والدّينية والثقافية، التي تتضمنها الأخلاق المسيحية البروتستانتية، تعدّ من العوامل ا اسمة في نشأة النظام الرّأسمالي خاصة عندما يذكر أن عامل الربح هو المحرك للفلسفة الرأسمالية بينما يرى M.Weber أن الطلب على الربح والسعي الملح في تحقيقه يتناقض مع الشريعة الإسلامية[14].

IV–2 تأثير الأخلاق الكونفوشيوسية على السلوك الاقتصادي لدى أتباعها:

ظل الغرب مهيمنا على العالم منذ قيام الثورة الصناعية واليوم أصبحت هذه الهيمنة عرضة للخطر من قبل ورثة الكونفوشيوسية في شرق آسيا، وهي الإيديولوجية المثلى للحفاظ على تماسك الدولة وفرض الأخلاق عليها.

ولقد كانت القرون التي تطبعت بالكونفوشيوسية بالنسبة لنهوض اقتصاد شرق آسيا المفرط النمو، على نفس القدر من الأهمية التي كانت لظهور البروتستانتية واقترانها بنشوء الرّأسمالية في الغرب. وما زالت العقائد الكونفوشيوسية تزود غالبية أهل شرق آسيا ببوصلة داخلية هادية في عصر ما بعد الكونفوشيوسية، تماما كما ظلت نصائح الكتاب المقدس تمثل المعايير التي يتبناها الغرب في عصر ما بعد التدين. لقد تغيرت القوة الدّافعة الأساسية للكونفوشيوسية بعض الشيء منذ سجل أتباع كونفوشيوس مبادئه وأقواله المأثورة قبل جيل كامل من ظهور سقراط.

كانت الكونفوشيوسية في الأساس تشكل تبريرا فلسفيا كم البيروقراطية الخيرة في ظل حاكم فاضل. وكانت الفضيلة بمثابة الضمان للتآلف والانسجام بين الإنسان والطبيعة، كما كانت مسوغا للطاعة في ظل مجتمع طبقي. ولقد عبرت إحدى الكلاسيكيات الكونفوشيوسية عن هذا المفهوم في العبارة التالية: " إن امتلاك الفضيلة يمنح ا اكم شعبا، وامتلاك الناس يمنحه الأرض، وامتلاك الأرض يمنحه الثروة، وامتلاك الثروة يمنحه موارد الإنفاق، فالفضيلة إذًا هي الأصل والثروة هي الفرع، ومن هنا تبرز أهمية الأخلاق في الممارسات الاقتصادية في الديانة الكنفوشيوسية التي تحولت إلى مصدر تعبئة وحشد الهمم لدى معتنقيها.

لقد استطاعت معظم دول تواجد هذه العقيدة بغض النظر عن انحرافها أو حقيقتها، أن تبعث النهضة الاقتصادية بفضل غرس الأخلاق الاقتصادية لدى أتباعها.

في إبان نهضة الكونفوشيوسية الجديدة أثناء القرنين ا ادي عشر والثاني عشر، أضيف إليها بعد غيبي ميتافيزيقي لسد الهوة التي فضحتها غارات البوذية على الصين. ومنذ ذلك الوقت أصبح بوسع الكونفوشيوسيا لصالح أن يسخر بضمير مرتاح من زهد البوذية ونبذها للعالم. ولقد كانت إعادة تفسير تعاليم الكونفوشيوسية على ذلك النحو سببا في استردادها لمكانتها الرّائدة في الصين والدّول المجاورة.

ولقد ظلّت هذه المكانة منيعة على أي تشكيك أو تحدٍ لمدة سبعة قرون من الزّمان. وعلى عكس ما يزعم M.Weber الذي اعتبر أن الأخلاق الرأسمالية ذات المصدر البروتستني هي المعبأ الوحيد، وهي التي حققت النهضة الاقتصادية في أوربا، فإن الدول الأسيوية التي تدين بهذه الفلسفة توصلت إلى التخلص من الزهد والنقائص التي نشرتهم البوذية.

كانت الكونفوشيوسية الجديدة بمثابة الإيديولوجية الأساسية للدّول المجاورة للصين– اليابان، وكوريا، والفيتنام– والتي ظلّت مغرمة بها حتى نهوض الغرب. فلقد كانت عقائدها ملائمة تمام الملائمة للحضارات الزراعية الرّاقية المستقرة التي سادت شرق آسيا في فترة ما قبل القرن التاسع عشر. وذلك أن تلك العقائد كانت تربط بين المجتمع ونظام الدّولة بطريقة محسوبة ترمي إلى دعم الاستقرار والانسجام.

كان الضمان المطلق للانسجام يكمن في عدالة ا اكم، التي كانت تسمح له بالاستمتاع ب"تفويض السّماء"، وكان الشعب يتمتع بحق التمرّد على ا اكم الطاغية. بل كان واجبا عليه أن يتمرد على ا اكم إذا ما طغى.

ولكن على الرّغم من أن الأسس الأخلاقية للكونفوشيوسية الجديدة كانت حاسمة. إلا أن الصينيين أدركوا أيضا ا اجة إلى بيروقراطية تتخذ من الأخلاق حافزا لها. ومن هنا قد نجحوا في القرن السّابع ميلادي في تقديم أوّل نظام امتحان يكاد يصل إلى حد الكمال لاختيار الموظفين البيروقراطيين مع استخدام شريعة كونفوشيوس كمنهج دراسي يعلم الأخلاق العملية ويأمر الناس بالتفاني في العمل وإتقان الأداء في جميع المهن وا رف.

بطبيعة ا ال، لم يكن نظام الكونفوشيوسية الجديدة حصينا ضدّ شهوات الإنسان ونزواته. فقد كان العديد من أباطرة الكونفوشيوسية في غاية الوحشية. ومع ذلك فقد تحقق الاستقرار دوما. ولم تشهد الصين سوى تغير واحد للأسرة ا اكمة في الفترة من عام 1368 وحتى نهاية العصر الإمبراطوري في علم 1911. كما ظلّت أسرة توكوجاوا شوجان، التي استكملت إعادة توحيد اليابان في عام 1600 ممسكة بزمام السّلطة لفترة تجاوزت القرنين ونصف القرن من الزّمان. وفي كوريا، ظل

حكم أسرة يي مستقرا منذ عام 1328 حتى الغزو الياباني في عام 1910. لم تكن النزاعات الأهلية وحالات التمرد مستبعدة، ولكن في فيتنام فقط كان امتداد عمر أي أسرة حاكمة لفترة طويلة يمثل ذريعة لنشوب حرب أهلية ضروس يتعذر إخمادها.

ومثل الطفولة الآمنة السعيدة، نجحت ا ضارة الكونفوشيوسية في منح رعاياها الثقة اللازمة لمواجهة التحدي المتمثل في الغرب.

وحيث أن الكونفوشيوسية كانت في الأساس إيديولوجية لا تعترف بإقامة أي دليل على وجود إله لكنها لا تنكر احتمال وجوده، ونظرا لاهتماماتها بإدارة الكون المنظور، فإنها لم تتعرض إلا لقدر بسيط من الصدمة الروحانية التي أصابت الهندوس والمسلمين والمسيحيين حين اصطدموا بمادية المجتمع الصناعي.

تعد المعرفة التطبيقية السبيل الوحيد لنجاح دول ما بعد الكونفوشيوسية. كان أهل الطبقة المثقفة في ظل الكونفوشيوسية يتجذبون الأعمال اليدوية، حتى أنهم كانوا يطيلون أظافرهم، لكنهم لم يظهروا أي بغض اتجاه عالم الشؤون العامة. وتتلخص أسطورة النجاح الصينية في ذلك الصبي القروي الذكي الذي تعاون أهل قريته لتعليمه، والذي كان نجاحه فيما بعد سببا في ترقي كل من ساعده في متابعة طريقه إلى عالم الخدمة المدنية.

كانت الدولة والأسرة، على نحو مثالي، كصورتين في مرآة. فكان الإمبراطور رب الأسرة الأعلى، وكان حكمه المصنوع على الخير يقابل بالطاعة من قبل وزرائه ورعاياه. بينما كان أفراد الأسرة مثبتين فيما يتصل بعلاقاتهم الملائمة من حيث تدرج السلطة. وكانت الأسر والشعوب التي تتشارك في الطاعة تتشارك أيضا في البقاء.

نجحت اليابان في ظل حكم ميجي في الاستفادة من حسنات جعل الأمة صورة مبكرة من الأسرة، ففي عام 1890 صدر مرسوم إمبراطوري يلخص أهداف التربية: حيث تحدث عن ضرورة نقل مفاهيم الكونفوشيوسية المرتبطة بالولاء، والطاعة بصفة عامة، وطاعة الوالدين بصفة خاصة من الأسرة إلى الأمة. وفي ذات الوقت تقريبا كان العلامة الصيني ين فو– الذي كانت ترجماته لأعمال آدم سميث، وجون ستيوارت ميل، وهربرت سبنسر، ومونتسكيو متاحة آنذاك، حتى أن ماوتسي تونج قرأها في شبابه– قد استنتج أن طاعة الوالدين تعزز من عادات الخضوع المنضبط للسلطة، والتي يمكن تطبيقها على المصنع أو على نظام ا كم.

أثناء القرن المنقضي تمكنت الكونفوشيوسية من التكيف مع عالم متعدد الأقطاب ذي دول

قومية متكافئة على المستوى النظري، ولكن من الصعب أن نجزم إلى أي مدى ذهب ذلك التأقلم، فإذا كان من المفهوم أن الغرب يحاول الاحتفاظ بالزعامة التي انتزعها منذ مائتي عام من خلال التحول إلى الصناعة أولا، وبالتالي إنكار حق شعوب ما بعد الكونفوشيوسية في جني ثمار جهودها الديناميكية النشطة إلى الأبد، فلسوف يستنتج الصينيون على وجه خاص أن الكلام عن التعددية ليس أكثر من محاولة للتضليل وأن نظرة الغرب إلى العالم تماثل في واقع الأمر نظرتهم التقليدية له.

ومن هنا فقد تتحول معارك اليوم على التجارة والنقد وإلى صراع بين العلمانية والدين. وبعد بضعة عقود من الزمان حين يماثل اقتصاد الصين في ا حجم اقتصاد أمريكا، فلسوف يصبح من الصعب أن نقرر لمن سيكون الفوز. لذا يتعين على الغرب أن يتقبل المساواة الآن، وأن يناضل من أجل الإبقاء عليها وصيانتها[15].

لقد استطاعت الأخلاق المستقاة من الكونفوشيوسية أن تنظم وتضبط ا ياة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحولت الديانة في العالم الأصفر إلى مذهب اقتصادي انتقل بهذه الشعوب من حالة التبعية إلى مرتبة المنافس الاقتصادي الذي يخشاه الغرب صاحب الهيمنة الاقتصادية.

فالمعيار الذي تمشي عليه هذه الشعوب هو التفاني في العمل من أجل الذات والمجتمع على حد سواء، والنظافة في السلوك والالتزام الفعلي بالمسؤولية.

IV 3- أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي

القيم التي تشكل أسسا للنظام الاقتصادي الإسلامي هي نفسها القيم التي يقوم عليها الإسلام نفسه في شتى نظمه السياسية والاجتماعية والتربوية والعقدية والعبا دية والأخلاقية.

هي نفسها القيم السارية في الإسلام التي تمثل أسسه العامة التي تميزه عن غيره ويكون التفريط فيه أو في واحدة من تفريطا في الإسلام ذاته وخروجا عليه,ومن تم يحتاج الأمر إلى تقويم يرد القيمة إلى مكانها الصحيح في التطبيق ليعتدل التصرف الإنساني على وفق الإسلام.

ولما كان الإسلام كلا واحد لايتجزأ فإن قيمة كل مترابط فليست هناك ما يمكن تسميته قيمة اقتصادية أو عقدية وسياسية أو غيرها من أنواع الأسماء بل كل قيمة من قيمه تضرب في مناحي الأنشطة المختلفة فهي قيمة دينية واقتصادية واجتماعية وسياسية معا كقطعة "الكريستال" التي تشع ألوانا من الطيف عديدة لكنها تصدر من قطعة واحدة ولا يمكن عزل ضوء منها عن الأضواء الأخرى لان كل ضوء مهما بدا للعين مستقلا فهو يدر من نفس القطعة متأثرا بالأضواء الملاصقة.

وإذا كان أساس الأمر في الإسلام,وملاك كل شيء فيه هو الإيمان بالله والإيمان باليوم الأخر

والبعث والرجوع إلى الله وا ساب إمامه سبحانه على جميع التصرفات والأفعال الإنسانية فان هاتين القيمتين هما أساس الاقتصاد في الإسلام.

فإذا كانت الماركسية تقوم على فكرة "المادية" بشعبها العديدة: الفلسفية والتاريخية والاجتماعية هي أساس الاقتصاد كما أنها أساس الفلسفة والتاريخ وعلاقات الإنتاج .

فهي تستبعد كل قيمة ميتافيزيقية..فهي تستبعد فكرة القيمة غير المادية (المعنوية) للأشياء والتصرفات كما تستبعد فكرة ا ساب في عالم آخر غير هذا العالم, ومن ثم فهي تتحلل من الشعور بالإثم هذا الشعور الذي يمنع كثيرا, ويحد كثيرا من الرغبة في الكسب بأي طريق من ظلم الآخرين, وامتصاص دمائهم, ونزف ثرواتهم بل قد يبدوا هذا عملا غير مشروعا في سياق الصراع الطبقي والقضاء على أصحاب رؤوس الأموال, واستحلال أموالهم لصالح الطبقة العاملة "البروليتاريا".

وإذا كانت الرأسمالية تقوم على فكرة مشابهة في استبعاد العامل الديني في تصرفات الاقتصاد, وأوجه العمل فإنها في نفس المحضور التي وقعت فيه الماركسية في إطلاق العنان لقوى الكسب لتحقيق المنفعة المادية دون رعاية لمشاعر الغير أو الظلم الذي يترتب على المنافسة على تحقيق العائد أو الظلم الذي ينتج عن الثورة الصناعية وتسارع التقدم التقني وتوفير العمال والاستغناء عن خدماته وحرمانهم من مصادر أرزاقهم كلما تقدم العلم بتقدم الاختراع واستحداث الآلات التي توفر العمل الكثير بأيدي عاملة قليلة تحت مفهوم ا رية الاقتصادية الذي يسقط إمامه كل مفهوم ديني من رعاية الضعفاء والمسؤولية عنهم أمام الله وتوفير الضمان لهم حتى لانقلبوا قوة عكسية أمام تقدم المجتمع.

إذا كان هذا هو الأساس في منظومة القيم الماركسية والرأسمالية فان أساس القيم في الإسلام يقوم على الإيمان بالله وانه مالك الأمر كله: المال ماله, والناس عياله والمآب إليه.

يقول تعالى [لله ملك السموات والأرض وما فيهن] (المائدة:120) كما قال عز وجل: [وءاتوهم من مال الله الذي ءاتاكم] (النور 33) كما قال عز وجل [وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه] (ا لديد).

وشعور المسلم بان الله عز وجل مالك الأمر ,وان المال ماله وان السماوات والأرض وما فيهن ملكه وانه لاتزول قدمه يوم القيامة حتى يسال عن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه؟ كما ورد في ا لديث الشريف "لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسال عن عمره فيما أفناه, وعن عمله فيم فعل فيه, وعن ماله من ابن اكتسبه وفيم أنفقه, وعن جسمه فيم أبلاه"(رواه الترمذي وهو صحيح).

فقيمة الإيمان بالله والبعث وا ساب تضبط الاقتصاد الإسلامي من جهتين كما نرى في ا ديث.

– ضبط وجوه الكسب.

– ضبط وجوه النفاق.

وذلك بالمقاييس الشرعية للكسب والإنفاق.

وهنا نصل إلى لب التفرقة بين الاقتصاد الإسلامي ومنهج ا ركة في ضبطه وتسييره أو القواعد التي يسير عليها.

فضبط وجوه الكسب والإنفاق بالمقاييس الشرعية يجعل الملكية الفردية في الإسلام متميزة عنها في الاقتصاد الماركسي والاقتصاد الرأسمالي بنوع ا رية التي هي مقاصد الإسلام,ماذا كانت ا رية الفردية تفوق بين الاقتصاد الماركسي والاقتصاد الرأسمالي فهي مهدرة إلى حد كبير, في الاقتصاد الماركسي وهي قوام الاقتصاد الرأسمالي دون ضابط من الإيمان بالله والبعث,ومنفصلة عن القيم والمعايير الدينية,ولكنها في الإسلام تأخذ دورها المتوازن بين الفرد والجماعة.

IV- 4 الإسلام وأخلاق المسلمين حاليا

إن مهمة الدين ا قيقية هي هداية الإنسان إلى استكمال إنسانيته العقلية بالسيطرة على حيوانيته الغريزية ونقول السيطرة على هذه ا يوانية لا مقاومتها أو القضاء عليها كما يعتقد المسيحيون المقيمين في الأديرة أو كما يزعم بعض المتصوفة لأن الإسلام يرى أن الدنيا مطية للآخرة، إلا أنه في العصور المتأخرة أصبح يُنظر للإسلام من أبناءه وغيرهم على أن مصدر استسلام وتعصب وتخلف وظلامية وما انفكت هذه النظرة تنتشر في عصرنا ا الي وأصبح الإسلام شلالا أصاب المسلمين بعدما كان يؤدي دورا معاكسا وهو دور التنشيط وا ركية، ويمكن أن نجد الفاصل بين الطورين في منعرج نفسي على جانب كبير من الأهمية، وهو أن الطور الذي كان يؤدي فيه الإسلام وظيفة التنشيط كان يحتل من نفوس المسلمين مكانة الاحترام التي عَبَّر عنها القرآن بكلمة "التقوى"، وأنه أصبح يقوم بوظيفة المعطل في حياتهم عندما انعدم فيه الوازع الذاتي المبني على التقوى والوازع السلطاني المنبثق من تحكيم الشريعة، والواقع أن توفر الوازعين كان لهما مفعول المعجزة، وهي سر قوة الإسلام ا قيقية ولذلك أصبح من الناذر كما يقول JYP أن نجد قانونا نفذ إلى حياة مجتمع وإلى فكره بمثل العمق الذي نفذ به الإسلام تابعيه في مدنيتهم الأولى[16] لقد كان مُحَّد يعتقد أن ما من قانون أخلاقي يمكن أن يقع في النفوس وأن يُطاع طاعة تكفل للمجتمع النظام

والقوة إلا إذا آمن الناس أنه منزل من عند الله، لذلك كان للإسلام أكبر الفضل في رفع مستوى المسلمين الأخلاقي والثقافي، فهو الذي أقام فيهم قواعد النظام الاجتماعي والصحي وحررهم من الخرافة والظلم والقسوة، وبعث في النفوس الذليلة الكرامة والعزة وأوجد فيهم درجة من الاعتدال والبعد عن الشهوات لم يوجد لها نظير في أية بقعة من البقاع التي يسكنها الرجل الأبيض[(17)] غير أنه ومع مرور الزمن أضاعت هذه القواعد أسسها الأخلاقية الواعية وتحجرت في قوالب عينية تناقلتها الأجيال عن غير وعي، وأصبحت طقوسا مقصودة لذاتها أكثر منها وسيلة لتحصين الأخلاق أي انفصلت الأخلاق عن الدين بعد أن كان شيئا واحدا بل توغل الخلاف بين الدين والأخلاق إلى أن بلغ بينهما أحيانا درجة التعارض والعداء ففي هذا المجال عند كثير من الطبقات الشعبية أصبح الناس عندنا نحن المسلمين يعتبرون الدين قضية بسيطة عبارة عن علاقة بين الإنسان وربه في منتهى الاستخفاف واللامبالاة، أما الأخلاق فهي قضية علاقات بين الإنسان والإنسان وبناءا على هذه الفكرة شاع عندنا مثل يقول أدي الفرض واثقب الأرض يعني قم بالطقوس التعبدية من صوم وصلاة الخ وارتكب كل ما يخرب الأرض دون أن ينالك عقاب من الله، وأصبح من الناذر أن نجد من ينسجم سلوكه الأخلاقي مع ممارسته الدينية الجوفاء، وهكذا انتاب المسلمين أعاصير من الانحراف الأخلاقي وانعكس على– سلوكياتهم حتى قيل لو بُعث فيهم اليوم صاحب الرسالة لما عرف منهم شيئا ولأنكر عليهم جل أعمالهم بذلك شاعت مقولة ا مد لله الذي عرفت الإسلام قبل المسلمين ففي ذلك دلالة أن الإسلام ا قيقي مازال محفوظا على المستوى النظري أولا في الوحيين وفي تراثه الزاخر بالمؤلفات في جميع مجالات ا ياة وفي سيرة السلف الصالح، أما على المستوى العملي اليوم فقد أصبح المسلم مثلا لجميع المساوئ من الانحراف الأخلاقي والتدني ا ضاري والفساد النفسي من هنا كان الإصلاح النفسي، هو الدعامة الأولى لتغليب الخير عن الشر، فإن لم تُصلح النفوس أظلمت الآفاق وسادت الفتن حاضر الناس ومستقبلهم ولذلك يقول الله تعالى:" إنَّ الله لا يغير ما بقومٍ حتى يغيّروا ما بأنفسهم وإذا أراد الله بقوم سُوءًا فلا مَرَدَّ له وما لهم من دونه من والٍ"[(18)] ويقول أيضا معللا هلاك الأمر الفاسدة:"ذلك بأنّ الله لم يكن مغيّر نعمةٍ أنعمها على قومٍ حتّى يغيروا ما بأنفسهم"[(19)] والإسلام في علاجه للنفس ابتغاء إصلاحها ينظر إليها من ناحيتين أن فيها فطرة طيبة تهفو إلى الخير وتأسى للشر وترى في ا ق امتداد وجودها وصحة حياتها وأن فيها إلى جوار ذلك نزعات طائشة تَظلّ بها عن سواء السبيل وتزين لها فعل ما يَعُود عليها بالضرر وهما طبيعتان موجودتان في الإنسان تتنازعان قيادته ومصيره معلق بالناحية التي تختارها إرادته التغييرية باتجاه الإفساد أو اتجاه الإصلاح.

ومن باب حرصه على التحلي با كمة أن جعل الإسلام هذه الأخيرة ضالة المؤمن أنا وجدها فهو أحق بها، من هذا المنطلق لم تكن الأخلاق مقصورة على كل ما هو ديني بل ظهر عبر الزمن مفكرين وفلاسفة وحضارات دعت إلى التخلق والتمسك بمكارم الأخلاق والارتقاء بالنفس البشرية إلى المراتب السامية وهو ما نجده في بعض ا ضارات والديانات الوضعية.

V– الاهتمام المتزايد بتأكيد ضرورة احترام الأخلاق في التصرف الاقتصادي:

يبرز هذا الاهتمام بأشكال مختلفة في الدول الأكثر تقدما. إن محور الاهتمام يتركز على مادة أصبحت تدرس في بعض الجامعات تحت عنوان: "أخلاقيات الأعمال الاقتصادية" أي **Business ethics**.

وفي ا قيقة أن هذا الاتجاه يحل محل الفراغ الكبير الذي أحدثه زوال الفكر النقدي وانكفاء العلوم الاقتصادية على ذاتها وعلى الأساليب الكمية الرياضية الشكلية المهيمنة عليها. ويهدف هذا الاتجاه إلى توعية رجال الأعمال وكبار موظفي الشركات الخاصة بأن العمل الاقتصادي له طابع اجتماعي وهو يؤدي وظيفة جوهرية في المجتمع، ولذلك لا يمكن لهذا العمل أن يجري في الفراغ الأخلاقي وأن يسيء إلى بعض فئات المواطنين أو إلى المساهمين الممولين للشركات مثلا أو إلى سلامة البيئة. وفي غياب الاتفاق على دور الدولة[20] في الاقتصاد وتدخلها لمنع إساءة التصرف في المجال الاقتصادي، فإن اللجوء إلى مفهوم الأخلاق والأدب يصبح السلاح الوحيد في أيدي من يريد الإصلاح ولجم الميل الطبيعي عند الإنسان في استغلال كل الفرص الاقتصادية للإثراء السريع ولو على حساب سائر فئات المواطنين.

وا قيقة إن هذا الاتجاه يكمل اتجاها آخر كائنا بشكل خاص في الرأسمالية الأمريكية، وهو يتجسد في تقاليد عريقة في ا ؤول دون تحول نظام ا رية الاقتصادية إلى رأسمالية وحشية الطابع، وذلك عبر مكافحة التصرفات الاحتكارية أو عبر زيادة شفافية السوق من ناحية توفر المعلومات الصادقة للمواطنين قبل الانجرار إلى شراء أسهم أو سندات في السوق المالية مثلا والمحاكم في أمريكا مشهورة بقوة تدخلها في كل نواحي ا ياة الاقتصادية لتأمين التصرف الأخلاقي في عالم الاقتصاد والمال في إطار مفهوم متطور للمنافسة الشريفة ا رة التي يجب أن تسود في المجال الاقتصادي.

وكما نعلم، فإن الساحة الأمريكية شهدت في السنوات الأخيرة تعاظم ا ركات من أجل ا فاظ على البيئة ومن أجل تحقيق الشفافية في حسابات الشركات والمصارف والمؤسسات المدرجة أسهمها على البورصة والدفاع عن حقوق المساهمين، وكذلك من أجل حماية المستهلك من المنتوجات المسيئة إلى الصحة، وهذا الاتجاه هو نابع من تنازل الدولة عن دورها التقليدي في التنظيم

والضبط والمراقبة وا حماية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وذلك تحت الضربات المتتالية للفلسفة الليبرالية الجديدة في السياسة كما في الاقتصاد كما في الأمور الاجتماعية. ونحن نتوقع المزيد من تصاعد تلك ا حركات في استمرار غياب دور الدولة. والجدير بالملاحظة أننا نجد نفس الاتجاه في أوربا وهو برز أولا في إيطاليا عبر تحرك الأجهزة القضائية ضد فساد رجال السياسة وسوء استغلال النفوذ أو علاقتهم بالمافيا أو بعض رجال الأعمال المستغلين لصداقتهم مع رجال السياسة. وانتقلت ا حركة ذاتها إلى فرنسا حيث برز القضاة في السنين الأخيرة كقوة ردع لا يستهان بها في مجال الأخلاق الاقتصادية والمالية وفي مجال مكافحة سوء استعمال أموال وممتلكات الشركات العامة والخاصة من قبل القيمين عليها لمصلحتهم أو لمصلحة كبار رجال السياسة (**abus de bien sociaux**). كما تشهد تطورا في التشريعات الاقتصادية حماية حقوق المواطنين الذين قد يتعرضون إلى الابتزاز والاستغلال (كما حصل في فرنسا في المجال المصرفي مع القانون الذي حدد ا حد الأقصى للفائدة الفعلية التي يمكن أن تطبقها المصارف تجاه عملائها ومع الإجراءات المتخذة لإعادة النظر في الفوائد المحملة إلى الفئات غير المقتدرة).

وإذا لابد من أن نثني على مثل هذه الاتجاهات، يتوجب علينا استغراب فراغ أساس العلوم الاقتصادية كما تطورت في العقود الثلاثة الأخيرة من أي منحى يأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب الجوهرية من ا حياة الاقتصادية.

V–1. السلوك الاقتصادي والعواطف الأخلاقية:

من المعروف أن علم الاقتصاد يهتم بأناس حقيقيين، ومن الصعب تصديق أن الناس ا حقيقيين لديهم القدرة على التخلص من سطوة المشاعر والأحاسيس أو ما يعبر عنه الاستبطان الذاتي والذي يعبر عنه التساؤل الذي طرحه سقراط وهو كيف يجب أن يعيش المرء ؟ وهو سؤال محفز أساسي لعلم الخلاق، وهل يمكن للناس الذين يدرسهم علم الاقتصاد أن يكونوا فعلا غير متأثرين إلى حد بعيد بهذا السؤال المرن وأن ينغرزوا على نحو حصري في الدراسات الكمية التي عزيت إليهم من قبل علم الاقتصاد ا حديث ؟.

وثمة معطية أخرى أساسية من التناقض بين الطابع المستبعد لعلم الأخلاق المطبق في علم الاقتصاد ا حديث وبين تطور الاقتصاد كفرع من علم الأخلاق، أو لم يكن **Adam Smith** أبو علم الاقتصاد ا حديث بروفيسور في فلسفة الأخلاق ؟ بل إن علم الاقتصاد بذاته يبقى ولفترة طويلة يدرس في جامعة **Cambridge** وإلى عهد كجزء قريب لجزء من متطلبات درجة الشرف في علم الأخلاق.

إن علم الاقتصاد على الرغم من أنه يرتبط مباشرة بمتابعة والسعي وراء الثروة، يرتبط على مستوى أعمق بالمواضيع الأخرى ويتضمن تقدير أهمية أهداف رئيسية أكثر، فإذا كانت حياة صناعة المال وجمعه هي واحدة يباشرها المرء بتأثير دافع غريزي لا يقاوم فإن آليات جمعها تختلف من فرد لآخر، فقد لا يقف أحدهم عند أي اعتبار على أساس أن المال لا تنبعث منه أية رائحة[21] بينما يرى آخرون ضرورة جمع المال على شرط تحري الأساليب والطرق التي تتفق مع مبادئهم ومعتقداتهم وأخلاقهم.

والثروة على نحو واضح ليست هي الخير الذي نسعى إليه في حد ذاته لأنها تتحول إلى وسيلة خير أو شر في أيدي مالكيها، وبذلك يرتبط علم الاقتصاد في النهاية بموضوع علم الأخلاق؛ مادام أن استعمال الثروة يغلب عليه السلوك الداخلي للبشر.

فلا يوجد مجال في كل هذا لفصل موضوع علم الاقتصاد عن موضوع علم الأخلاق، ونستنتج من هذه المقاربة "Approche" مسألتين أساسيتين على نحو استثنائي بالنسبة لعلم الاقتصاد؛ أولا هناك مسألة الإنسان المرتبطة بالسؤال الأخلاقي على نحو عام كيف يجب أن يعيش ؟ والمسألة الثانية تتعلق با كم بشأن الإنجاز الاجتماعي وربطها بغاية تحقيق الخير لأجل الإنسان، ويكون الأمر جديرا بالثناء إذا تم تحقيق الخير للمجموعة البشرية.

أن الأصل الأول من أصلي علم الاقتصاد الذي ارتبط بعلم الأخلاق، أصبح غير قابل للاختزال أو الاستغناء عنه باعتباره يسعى لتحقيق غايات نبيلة في معظم الأحيان، أما الأصل الثاني المرتبط بالمقاربة الهندسية والذي تم تطويره على يد مهندسين فعليين مثل **Leon Walras** ينتهي إلى بحث أنماط معرفة أكثر عملية لكنها تفتقر إلى التعرض بالبحث إلى الطابع الودي، الطيب، والخير والالتزام بالمبادئ الدينية التي يمكن استغلالها كعواطف إيجابية في سلوك الإنسان الاقتصادي.

وبالطبع فإن التساؤلات التي تثيرها وجهة النظر المرتبطة بعلم الأخلاق عن الدافع الذاتي للخير الكامن في النفس البشرية لابد أن تجد مكانا مهما في علم الاقتصاد ا لديث[22] ولكن في الوقت نفسه فإنه من المستحيل أن ننكر المقاربة الهندسية لأنه لديها الكثير مما تقدمه إلى علم الاقتصاد ا لديث، غير أن المقاربة الهندسية قد طغت على بحوث علم الاقتصاد ا لديث مما حدا ببعض الاقتصاديين أن يصرحوا إمكانية تصنيف هذا النوع من المعرفة في خانة العلوم الدقيقة.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام تتعلق بالخسارة الناتجة عن زيادة اتساع المسافة بين الاقتصاد والأخلاق وما خلفته من آثار سيئة على هذا العلم، لذلك جاءت ردة فعل قوية تطالب بضرورة العودة لإدماج الأخلاق في مناهج علم الاقتصاد ا لديث.

الخاتمة

إن علم الاقتصاد ا لحديث بجميع زخمه الفكري والنظري والمعرفي والتطبيقي يبذل كل ما في وسعه لربح معركته ضد كل المعضلات الاقتصادية من تخلف وفقر، وتضخم وجريمة اقتصادية وغيرها من الانحرافات التي يعرفها علم الاقتصاد، وما انفك هذا العلم في محاولات التحرك على محور الاجتماعي والسياسي والأخلاقي من أجل تحقيق وجود أفضل وكيان أرسخ واقتصاد أغنى وأعدل وأرفه، وهذا للوصول بالإنسانية إلى مراتب السعادة على جميع الأصعدة خاصة المادي منها مادام أن هذا العلم يشكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك المادي أحد انشغالاته الأساسية.

والإنسانية على الصعيد البشري وهي تقاسي أشد ألوان القلق والتذبذب في عالم طغت عليه الرأسمالية المتوحشة ووسائل الدمار والفضائح المالية والأخلاقية واستفحال ظاهرة الجريمة الاقتصادية بجميع أبعادها، وفي هذا الزخم من تلاحق الأحداث الاقتصادية يجد علم الاقتصاد ا لحديث نفسه أمام مجموعة من التحديات نجملها فيما يلي: القضاء على التخلف وتحقيق تنمية مستدامة، استئصال ظاهرة الفقر، ومحاربة ظاهرة الفساد.

ولقد كان من نتائج هذه الأعراض أنها أصبحت عامة لم تستثن الدول المتقدمة أو النامية، بل إن هذه المشاكل أصبحت عامة. ومن الخطأ ما يرتكبه كثير من الاقتصاديين الذين يدرسون الظواهر الاقتصادية بمعزل عن الظواهر المجتمعية والإنسانية والروحية والأخلاقية والثقافية، لأن ما تحتاجه البشرية على الصعيد الاقتصادي هو تكريس القيم الأخلاقية لدى الأفراد والمؤسسات من خلال منظومات أخلاقية تغير النظرة للقضايا الاقتصادية في جميع تفاصيلها وتحث الفرد على التصرف الصحيح طبقا لقيم أخلاقية سامية يتعارف عليها جميع بني البشر، ويتعين أن تعزز هذه القيم السلوك الاقتصادي السليم على جميع المستويات وتنشر العدالة الاجتماعية والتكافل والتضامن الإنساني من خلال التوزيع المتكافئ للثروة والفرص الاقتصادية، وا لحد من الاستهلاك المفرط والفساد المستفحل، والهدر والتبذير للثروات والتضليل المتعمد المنتشر في الأسواق المالية، وعدم الالتزام بالمسؤولية واستغلال النفوذ والإهمال والمحسوبية وغير ذلك من السلوكيات اللاأخلاقية التي أصبحت تضرب ا لحياة الاقتصادية في جميع صورها.

في ظل هذه الظروف أصبح علم الاقتصاد ا لحديث مطالب بإدماج الأخلاق في إدارة الأعمال خاصة مع تزايد الاهتمام من قبل معظم دول العالم لترسيخ مفاهيم الأخلاقيات في استراتيجيات عمل منظمات الأعمال، بهدف ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية بشكل يحقق التوازن والتكامل من المنظور الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي، هذا من جهة أولى، ومن جهة ثانية تطعيم

علم اقتصادي حديث بالقيم الأخلاقية على مستوى التصرفات والسلوكيات التي تمارس داخل المؤسسات الاقتصادية ومحيطها يسمح بقيام فكر مؤسسي اقتصادي أخلاقي من شأنه مقاومة ومحاصرة الخروقات الأخلاقية التي نتجت عن الفساد المالي والاقتصادي، ودوس المعايير الأخلاقية والابتعاد نوعا ما عن النظر أو حتى التفكير بالمحددات والرموز الأخلاقية.

وسعيا منها لإعادة الأمور إلى نصابها والتكيف لضمان البقاء في بيئة أعمال أصبحت المؤسسات ومنظمات الأعمال شديدة ا رص على البحث عن الآليات الفعالة التي ترسخ مفاهيم الأخلاقيات لدى جميع من لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمنظمات الأعمال، مع العلم أن كل الأفراد والمجتمعات يتحدثون عن المسألة الأخلاقية بشغف شديد ويرجعون كل أسباب الفشل على جميع المستويات إلى تردي الأخلاق وكأن اليوم أصبح كل شيء يرفع المسألة الأخلاقية ويناصبها الولاء، ويعتبرها إحدى أساسيات مناهج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فهل يستطيع مسلمي اليوم تقديم البديل في ا قل الاقتصادي خاصة وأن الأزمة الاقتصادية الراهنة جعلت الغرب ينفتح رغما عنه على مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

الهوامش:

1– Problèmes économiques, N°2745, Janvier 2002, Les personnes morales sont-elles immorales, Virginie Leblanc.

2– عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة ا سابات وحركمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ج.م.ع، الطبعة الأولى 2007، ص 127

3– Problèmes économiques N°2778, 02/10/2002, Crise de confiance à Wall street, Source : The economist 08 Juin 2002.

4 – مقال من شبكة الإنترنت، george com، تحت عنوان اقتصاد سياسي أم علوم اقتصادية في ثقافة الإنسان ا ديث، تاريخ النشر: 28-11-2005

http// georgecorm.com/ar/articles/articles detail/article 18.HTML

5– في الواقع إن فهم A.Smith فيما يخص العواطف الأخلاقية لا ينفصل عن الانضباط الذاتي، وكما يقول سميث نفسه أن الإنسان ينبغي أن يعتبر نفسه ليس كشيء منفصل ومنعزل ولكن كمواطن في العالم كَعُضْوٍ في كومونويلث الطبيعة ومن أجل مصلحة مجتمعه الكبير هذا ينبغي في كلّ الأوقات أن يكون راغبا في التّضحية بمصلحته الضّئيلة الخاصّة به. وحتّى بالرّغم من أنّ التّعقل يتخطّى تماما حدّ تعظيم المصلحة الذّاتية، فقد اِعتبره سميث بوجه عامّ فقط بوصف كونه "من كلّ الفضائل الأكثر عونا من أجل الفرد "بينما الإنسانية، والعدالة، الكرم أو السَماحة النّفس، والرّوح العامّة، هي الصفات الأكثر نفعا من أجل الآخرين.

ومن المؤكد أنّه من الصّحيح أنّ سميث أعتبر، كما كان يمكن في الواقع أن يفعل أيّ واحد، إنّ كثيرا من أفعالنا في ا قيقة موجّهة بمصلحة ذاتية وأنّ بعض هذه الأفعال تنتج بعض النتائج الجيّدة، وواحدة من نصوص آدم سميث التي

ما أُنفكّ معتنقوا آدم سميث يستشهدون بها في وقتنا، وهي التّالية: لا نتوقّع أن يكون عشاؤنا ناتجا من النّزعة إلى عمل الخير لدى الجزّار أو صانع الخمر أو الخبّاز، ولكنّ من اِهتمام هؤلاء بمصا لهم الخاصّة بهم ولا نخاطب إنسانيّتهم ولكنّ حبّ ذاتهم، ولا نتحدّث إليهم عن حاجاتنا الخاصّة بنا ولكنّ عم استفادتهم.

ومع أنّ المعجبين كثيرين بآدم سميث لا يبدو أنّهم يذهبون إلى خارج حدّ هذا النّص القصير عن الجزّار وصانع الخمر، فإنّ قراءة حتّى هذا النّص يمكن أن تشير إلى أنّ ما يفعله سميث هنا هو أنّه يعين صراحة لماذا وكيف تنجز الصّفقات العادية بالسّوق، ولماذا وكيف يعمل تقسيم العمل.

وفي ا قيقة أنّ سميث لاحظ بعناية أنّ الصفقات المتداولة الفائدة والنّفع شائعة جدّا لا تشير أنّه اعتقد بحبّ الذّات لوحد.هـ

[6]– إن الاقتصاد السياسي في مجمل تعاريفه يهتم بتفسير ودراسة تطور العلاقات التي تنشأ بين الأفراد بعضهم ببعض من خلال إنتاج واستهلاك وتوزيع الثروات، ونحن إذ نحبذ استعمال الإشارات والتّعابير والمعادلات والنماذج القياسية والرياضية في التحليل الاقتصادي نلاحظ أنه من العبث المبالغة في هذا الاستعمال وإهمال المتغير الأساسي في على الاقتصاد وهي السلوكات والتصرفات الإنسانية تجاه القضايا الاقتصادية.

[7]– من باب تعظيم نتائج ا حملة الاستعمارية على الجزائر سنة **1830** والتعرف على طبائع التركيبة البشرية وأمزجتها وسلوكياتها ونقاط القوة والضعف فيها أمر قائد ا حملة العسكرية الفرنسية. **Gregoir** بالترجمة الدقيقة.لأمهات المصادر الدارسة للمنطقة منها مقدمة ابن خلدون وكتاب العبر لما يحتويه هذا المؤلف من معطيات وحقائق إنسانية بترجمة تهم المنطقة على وجه التحديد.

[8]– شغل **A. Smith** بروفيسور في فلسفة الأخلاق في جامعة **Gluscon** وكان أيضا موضوع علم الاقتصاد لفترة طويلة يُعتبر كفرع من فروع علم الأخلاق.

[9]– يثير **L. Robbins** في كتابه **Essay on the nature and significance of Economic sciace**

بأنه لا يبدو من الممكن منطقيا أن نوحد ذهنيا الموضوعين علم الاقتصاد وعلم الأخلاق بأية صيغة أو شكل ولكن مجرد وضعهما بجانب بعضهما البعض، فإنه كان يتبنى موقفا لم يكن دارجا ومألوفا حينذاك بالرغم من أنه مألوف الآن وإلى حد بعيد.

[10]– حسين غانم، حسم الخلاف حول طبيعة علم الاقتصاد، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد **57**، أبريل **1986**، ص **26**.

[11] –**Arnold Toynbec, A study of History, p 495**

نقلا عن الإسلام والتحدي الاقتصادي ل مُحَمَّد عمر شبرا، ص **54**.

[12]– يعتبر المذهب البروتستانتي حوصلة إصلاح الديانة المسيحية إلا أن هذا الإصلاح قد تجرأ على نصوص مقدسة لدى المسحيين من بينها استباحة التعامل بالربا أخذا وعطاء، ولا يخفى على أهل التخصص ما يمثله الربا في مقومات النظام الرأسمالي لذلك يرى **M. Weber** أن الأخلاق البروتستانتية أكثر براغماتية تستجيب لهاجس الربح والمبادرة الفردية وروح المغامرة والمقامرة التي تشجعها الفلسفة الرأسمالية.

[13]– عندما نتذكر أن هذا الكلام، قد قيل في العقد الأول من القرن العشرين، يتضح لنا أن M. Weber بأطروحته هذه وأفكاره حول تميز المذهب البروتستانتي عن غيره من المذاهب، والديانات صارا معدودا، من بين الدعاة المبكّرين لأطروحة الامتياز الاستثنائي للحضارة الغربية، ويبدو أن عالم الاجتماع في مستوى M. Weber لا يليق به أن يضع الإسلام في نفس الكفة مع ديانات وضعية أو حتى مع اليهودية والمسيحية، يكفي دليلا أن مراكز بحث في الغرب تتوصل يوما بعد يوم إلى عدم تعارض الإسلام مع آفاق العلم.

[14]– عن تعارض العقيدة الإسلامية مع الطلب المستمر للربح المحرك الأساسي للرأسمالية هذا التعارض الذي يزعمه M. Weber أنه كان في الإسلام وبدرجة أقل بكثير في الغرب المسيحي، وإثبات هذا القول يقتضي مقارنة لعصور الظلام التي ميزت الكنيسة على طول فترة القرون الوسطى في نفس الوقت كان ينعم العالم الإسلامي في حضارة راقية، ونكتفي بالقول هنا أن اللاهوت المسيحي يُدين كل نشاط يَمُتُّ بصلة للحياة لذلك انغلقت على نفسها الديانة المسيحية في الكنائس والأديرة، أما الإسلام فهو أكثر تركيزا على حسن استخدام المال وعلى ثواب إنفاقه واستثماره وتزكيته بذكاء وتوزيعه بسخاء وهذا موقف أكثر تشجيعا على التوسع الاقتصادي من موقف اللاهوت المسيحي.

[15] – مقال من الإنترنت ل كينيث ميرفي، تحت عنوان: الليبرالية الجديدة تواجه الكونفوشيوسية الجديدة، File: //C: \ Document1\Faculte\Locals1\temp\tri Jhihc.htm
نشر بتاريخ 2007/01/06.

[16]– JYP، جيب، بنية الفكر الديني في الإسلام، ترجمة عادل العوا مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الثانية 1964، ص 97.

[17]– ديورانت، قصة ا ضارة، ترجمة مُحَّد بدران الجزء 13، ص 53 نشر جامعة الدول العربية، القاهرة الطبعة الثانية 1964.

[18]– سورة الرعد الآية 11.

[19]– سورة الأنفال الآية 53.

[20]– لقد فتح تراجع الدولة عن قيادة ا ياة الاقتصادية وأدائها لبعض السياسات التي تصب في تحقيق العدالة الاجتماعية كضمان النقل والتعليم والوقاية الصحية بأسعار مدعمة وزهيدة، فتح الباب على مصراعيه لهيمنة قوى السوق والاحتكار على ضروريات ا ياة، وهو ما جعل الفئات الفقيرة في أشد المعاناة.

[21]- L'argent n'a pas d'odeur.

[22]– على الرغم من أن المقاربة الرياضية أو الهندسية الرقمية تفيدنا بالإحصائيات والدراسات الكمية من تطور ظاهرة الفقر ودرجة قياسها وحسابها ونسب المتضررين منها وتتوصل هذه الدراسات إلى استنتاج معادلات وموديلات ونماذج إحصائية وقياسية إلا أننا نلتجئ في غالب الأحيان إلى استجداء ذوي الثروات وأصحاب الأموال ونستعطفهم فنخاطب فيهم العواطف الأخلاقية التي تأمرهم وتسترقق قلوبهم لبذل أموالهم وتقديم المساعدات للمساهمة بالبعد الإنساني والأخلاقي في تخطي هذه الأزمات ذات الطابع الاقتصادي.